

المستخلص

عبد الحافظ عبد اللطيف. التحولات في السياسة النقدية بين مرحلتي التقيد والتحرر النقدي في العراق. (أطروحة دكتوراه) . -الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٨ .

يهدف البحث الى تفعيل دور السياسة النقدية ، إستناداً الى أنّ أي إصلاح إقتصادي باتجاه نظام آلية السوق لا يكون ناجزاً ، إلا عندما يقترن باصلاح النظام النقدي عن طريق تكييف البيئة النقدية والمالية التي تعمل عن طريقها السياسة النقدية .

منهج البحث :

اعتمد منهج البحث بشكل أساس على منهج الاستنباط الإستدلالي ، إذ يسير الدليل الإستنباطي على وفق الطريقة الإستنتاجية من العام الى الخاص . اذ إعتد على التحليل الإقتصادي النظري بشكل أساس بهدف التعرف على بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية ، في محاولة لتوضيح بعض القضايا النظرية الفلسفية غير الواضحة بشكل كامل ضمن إطار هذه المفاهيم .

وكذلك التعرف على التحولات في الإطار التشريعي والمؤسسي التي حدثت بخصوص السياسة النقدية في العراق لكونها جزءاً من سياسات التثبيت الاقتصادي مع محاولة الاستفادة قدر المستطاع من التطبيقات السابقة في الاصلاح النقدي ، وبالاعتماد على دراسة تحليلية لبعض المتغيرات النقدية والمالية في الإقتصاد العراقي ، وبالتركيز على المٌد الزمنية التي عُدت نقاط تحول في المسارات الاعتيادية لتلك المتغيرات . مع العرض بان البيانات المعتمدة لم تكن متسلسلة بشكل كامل أثناء المدة (١٩٨١-٢٠٠٣) ، وذلك بسبب صعوبة الحصول على بعض البيانات المتعلقة ببعض المٌد الزمنية ، وقد اعتمد البحث على

مجموعة من المصادر الأجنبية والعربية مع التركيز على بعض تلك المصادر لرصانتها العلمية ، وكذلك محاولة الاستفادة من بعض الدراسات والبحوث المنشورة والنشرات الاحصائية الرسمية لفترات زمنية متفرقة .

وعليه فقد تم تقسيم البحث على خمسة فصول ، يتطرق الفصل الاول والثاني الى بعض المفاهيم النظرية والسياسة النقدية من حيث التعرف على مفهوم هذه السياسة وطبيعة الأهداف التي تسعى الى تحقيقها ، والمشاكل التي تعترض تنفيذها إضافة الى التطرق الى آليات التحليل الكينزي والنقودي والخيارات المتاحة امام تلك السياسة إستناداً الى كل منهما .

وتضمن الفصل الثالث ، التعرف على سياسات الإصلاح المالي في جانبها النقدي والإئتماني ، وذلك عن طريق التعرف على الإصلاح الاقتصادي والإصلاح المالي عموماً ، ومن ثم التوصل الى المحتوى الذي يتضمنه إصلاح السياسة النقدية بشكل خاص ، مع محاولة تحديد مفهوم التقييد والتحرر النقدي عن طريق تلك المفاهيم ، والإستفادة من بعض الاتجاهات والمؤشرات في تجارب معينة سابقة للإصلاح المالي والنقدي .

وتم التطرق في الفصل الرابع الى النظام المصرفي العراقي بشكل عام والتحويلات التي شهدتها مع التركيز على تلك الإجراءات التي تمثل الإنطلاق الذي إستهدف إجراء الإصلاح باتجاه آلية السوق ، مع الإشارة إلى بعض المؤشرات المالية والنقدية التي أفرزتها البيئة النقدية التي إنطلقت منها تلك الإجراءات الإصلاحية .

وتمحور الفصل الخامس حول إنعكاسات تلك المؤشرات على فاعلية السياسة النقدية في محاولة للتعرف على مدى توافق البيئة النقدية والمصرفية التي إنطلقت عن طريقها الإجراءات الإصلاحية مع الأبعاد التي رسمتها التشريعات لتنفيذ الإصلاح المستهدف . وأخيراً توصلت الدراسة إلى جملة من الإستنتاجات التي إستثمرت للتوصل إلى مقترحات لعلها تساهم في دعم عملية الإصلاح النقدي وتفعيل السياسة النقدية .